

Distr.: General
26 February 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 14 شباط/فبراير 2020 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأوجه انتباهكم إلى التطورات الخطيرة والتوترات المتزايدة الحدة في الآونة الأخيرة، بما في ذلك تلك الناجمة بوجه خاص عن جرائم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وأعمالها الاستفزازية والتحريضية وخطاباتها المؤججة للمشاعر ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه وقيادته.

ففي 28 كانون الثاني/يناير 2020، اقترح رئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب، خطة بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تنتهك أحكامها القانون الدولي والأطر المرجعية والمعايير المعتمدة دولياً من أجل التوصل إلى تسوية عادلة شاملة ودائمة، على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتمس بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتطلعاته الوطنية، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي الاستقلال.

وتسعى الخطة إلى إضفاء الشرعية على احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية واستعمارها وضمها لها، إذ تعتبر الجرائم كالمستوطنات والجدار والتشريد القسري لآلاف من الفلسطينيين مجرد "حقائق" يجب القبول بها؛ وتؤيد ضم إسرائيل غير المشروع للقدس الشرقية المحتلة؛ وتثبت المزيد من مخططات الضم، بما يهدد فعلاً حل الدولتين، وتقلب النظام القائم على القواعد رأساً على عقب.

وفي سياق الإصرار على التقيد بالقانون الدولي ومبادئ الإنصاف والعدالة واحترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، أعربت دولة فلسطين وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي وبلدان ومنظمات أخرى عديدة في جميع أنحاء العالم عن رفضها لهذه الخطة، مؤكدة أنها خطة لا يمكن القبول بأن تكون أساساً للسلام ولن تؤدي إلا إلى إطالة أمد الصراع والظلم.



وقد عبّر عن هذه الرسالة بقوة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، في الكلمة التي ألقاها أمام مجلس الأمن في 11 شباط/فبراير 2020، وكرّرها الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس الذين أكدوا من جديد التوافق العالمي في الآراء المتسق مع الأطر المرجعية والمعايير المعتمدة دولياً منذ زمن طويل من أجل التوصل إلى حل عادل وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

ولا شك في أن الكشف عن هذه الخطة الاستفزازية الجائرة قد زادت من جرأة الحكومة اليمينية المتطرفة في إسرائيل على تكثيف سياساتها وتدابيرها غير القانونية، بما في ذلك التهديدات والخطط الرامية إلى ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، بما فيها جميع المستوطنات الإسرائيلية وغور الأردن، في انتهاك خطير للقانون الدولي ودون أي اعتبار للعواقب. وإن ما يصدر يومياً عن المسؤولين الإسرائيليين من تحريض وتصريحات ملهبة للمشاعر إنما يدل على أن السلطة القائمة بالاحتلال قد تخلت عن ممارسة أي قدر من ضبط للنفس وتسعى إلى تأجيج النار المستعرة أصلاً بإجراءات وقرارات غير قانونية خلال الأسابيع المقبلة. ومن بين هذه التصريحات الاستفزازية، التي صدرت كلها في أعقاب عرض خطة الولايات المتحدة، ما يلي:

تصريح لنائب وزير الدفاع، آبي ديشتر (28 كانون الثاني/يناير 2020) جاء فيه: "أصبح الآن من واجبنا أن نطبق فوراً السيادة الإسرائيلية على جميع المستوطنات الإسرائيلية في יהודה والسامرة. وسيكون غور الأردن حدودنا الشرقية. فالقانون الأساسي الذي ينص على أن القدس الموحدة بأكملها هي عاصمة إسرائيل، اعترفت به اليوم أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية. ويجب ألا ننتظر تحركات السلطة الفلسطينية".

تصريح للوزير زئيف إلكين (28 كانون الثاني/يناير 2020) جاء فيه: "إن هذا بالتأكيد يوم تاريخي وفترة تاريخية لا يمكن إنكارها. ونقول بشأن تطبيق السيادة الإسرائيلية فوراً على ما لا يقل عن 30 في المائة من יהודה والسامرة (بما في ذلك غور الأردن وجميع مناطق الولايات القضائية للتجمعات السكنية الإسرائيلية) نعم ونعم! ونقول بشأن إقامة دولة فلسطينية في صلب البلد لتكون دولة إسرائيلية متزعمة للتحريض على إسرائيل، لا ثم لا بكل تأكيد!"

تصريح للوزير نفتالي بينيت (29 كانون الثاني/يناير 2020) جاء فيه: "الآن تنتقل المعركة من البيت الأبيض في واشنطن إلى قاعة مجلس الوزراء في القدس. وينبغي ألا نؤجل ذلك إلى ما بعد الانتخابات، وألا نوافق على سيادة جزئية - ينبغي أن نأخذ كل شيء الآن. وفي الأيام المقبلة، ينبغي عرض الأمر القاضي بتطبيق السيادة على جميع مناطق الاستيطان على أنظار مجلس الوزراء".

تصريح لعضو الكنيست أيليت شيكد (29 كانون الثاني/يناير 2020) جاء فيه: "... إن القبول بوجود دولة فلسطينية أو بإنشائها أمر محظور. ومنطلقنا هو أن إنشاء دولة عربية في יהודה والسامرة أمر خطير وغير مسؤول".

تصريح لرئيس الكنيست يولي إدليستين (30 كانون الثاني/يناير 2020) جاء فيه: "أقول لرئيس الوزراء: إذا عُدت من واشنطن وطلبت عقد جلسة عامة للكنيست للاستفادة من استعداد حكومة الولايات المتحدة التاريخي لتطبيق سيادة إسرائيل على יהודה والسامرة - فإنني سأدعو إلى عقد الجلسة العامة حالاً! وأيا كانت الانتقادات، وأيا كانت قساوة التهجمات، فإن التصرف الصحيح سيُتبع".

تصريح لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو (14 شباط/فبراير 2020) جاء فيه: ”بصرف النظر عن قبول الجانب الفلسطيني أو رفضه، سنحصل على الاعتراف الأمريكي بأجزاء من وطننا، في حين يجب على الفلسطينيين أن يقدموا تنازلات كبيرة لمجرد الدخول في محادثات!“

إن هذه التصريحات المستهترة التي صدرت عن مسؤولين إسرائيليين والاستمرار في هذه الخطط تؤكد من جديد الطبيعة الحقيقية للاستعمار الإسرائيلي ونزعة إسرائيل التوسعية وخروجها عن القانون، وهو وقود هذا الاحتلال الأجنبي غير القانوني القائم منذ أكثر من نصف قرن. وتظاهر إسرائيل شكلياً بالسلام لا يعدو دوماً على كونه مناورة لا غير، ولم يكن أبداً هدفاً طويل الأمد. فهذه التصريحات تؤكد من جديد أن التزام إسرائيل المعلن بحل الدولتين ما هو إلا واجهة. فما فتئت السلطة القائمة بالاحتلال تعمل بصورة منهجية على مضاعفة وترسيخ عدد سكانها المتطرفين من المستوطنين لكي تفرض رؤيتها المسماة ”إسرائيل الكبرى“ على كامل أراضي فلسطين التاريخية، إذ تعمل بلا كلل على الاستمرار في ضمّها مناطق كبيرة من الأرض في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، في ازدياد سافر لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وجميع أحكام القانون الدولي ذات الصلة.

وعلاوةً على ذلك، يعمل المسؤولون الإسرائيليون بشراسة على تحويل أقوالهم الاستفزازية إلى مخططات إجرامية لغرض الضم الرسمي، حيث أعلن رئيس الوزراء بوقاحة أن إسرائيل ”تقوم بالفعل برسم خرائط للأراضي التي ستكون وفقاً لما جاء في خطة ترامب جزءاً من دولة إسرائيل ... فهذا المسعى لن يستغرق الكثير من الوقت وسنكمّله“.

إن هذه السياسات، المقترنة بالضمّ ”بحكم الأمر الواقع“ للأراضي الفلسطينية من قبل السلطة القائمة بالاحتلال، وتقاعس المجتمع الدولي لعقود من الزمن عن محاسبة إسرائيل في هذا الصدد، والترخيص الحالي لطابع عدم الشرعية المقدم بمقتضى خطة ترامب، تدبّر حل الدولتين وجوهر الاتفاقات المبرمة سابقاً. فهي سياسات مهّدت الطريق لحالة من الفصل العنصري لا سبيل لأي شعب أن يتحملها.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يلتزم الصمت أمام هذه الجرائم السافرة، ولن يكون من المبالغة التأكيد على الحاجة الملحة إلى التحرك. ففي 11 شباط/فبراير، حذر مبعوث السلام في الشرق الأوسط، نيكولي ملادينوف، مجلس الأمن من أن الإجراءات وخطط الضم الانفرادية ”سيكون لها أثر مدمر على إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. فمن شأنها أن تغلق باب المفاوضات وتخلّف انعكاسات سلبية على المنطقة بأسرها، وتضر بشدة بفرص التطبيع والسلام الإقليمي...“ وأضاف قائلاً ”إننا في، غياب طريق موثوق به للعودة إلى المفاوضات، نواجه جميعاً خطر متزايداً في التعرض للعنف“.

ونحن بدورنا مضطرون، في هذا الصدد، إلى توجيه انتباهكم إلى التصعيد الخطير في العنف الإسرائيلي الموجه ضد الشعب الفلسطيني في أعقاب الإعلان عن خطة ترامب. فمنذ أواخر كانون الثاني/يناير، اشتدت حدة أعمال القتل والتسبب في الإصابات وسجن المدنيين الفلسطينيين والهجمات على قطاع غزة المحاصر واستمرت بلا هوادة. وفي الآونة الأخيرة، أدى استخدام إسرائيل للقوة المعتمدة والفتاكة بحق المدنيين الفلسطينيين إلى مأساة مقتل خمسة فلسطينيين، من بينهم بدر نفلة، البالغ 19 عاماً، ويزن أبو طيخ، البالغ 19 عاماً، وطارق بدوان، البالغ 24 عاماً، ومحمد الحداد، البالغ 17 عاماً، وشادي البناء، البالغ 45 سنة. فلا شك أن إسرائيل لا تعنيها حياة الفلسطينيين وتطعاتهم وكرامتهم الإنسانية في شيء.

إننا ندعو المجتمع الدولي إلى وقف هذا الاستخفاف بالعدالة. وهنا نذكّر بالدعاء الذي وجهه محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، في الكلمة التي ألقاها أمام مجلس الأمن في 11 شباط/فبراير وجاء فيه: "أقول للعالم: حذاري أن يُقتل الأمل لدى شعبنا الفلسطيني. جئتُ من أجل الأمل، لا تُضيعوه هذه من يدي".

ونشكر جميع الدول، بما فيها أعضاء مجلس الأمن، والمنظمات الدولية التي أكدت من جديد، في هذه اللحظة الحاسمة، مواقفها المبدئية بشأن الحاجة إلى بذل جهود جادة وفورية لدعم ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرارات ذات الصلة باعتبار ذلك الطريق الأنجع والمباشر للتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني ولقضية فلسطين ككل.

غير أن التصريحات وحدها لن تُنهي أشكال الإذلال والعدوان التي ما زال الشعب الفلسطيني يعاني منها بلا نهاية، ولن تمنع إسرائيل من التماهي في تمرير وتجسيد مطامعها الاستعمارية الاستيطانية. وإلى جانب هذه البيانات، يقع على عاتق المجتمع الدولي أن يتصرف، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة، وفقاً لقراراتهما والمسؤولية الدائمة للأمم المتحدة، إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل. فالمساءلة لا مناص منها.

ويجب وقف جميع أشكال الاستعمار والضم وعكس مسارها. وعلى الدول ألا تعترف بالشرعية لأي تغييرات تترتب على السياسات والتدابير والأعمال العدوانية الإسرائيلية غير القانونية في فلسطين المحتلة. ولا بد من الكف عن هذا الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة - الأرض التي تضم دولة فلسطين على حدود ما قبل عام 1967 - ويجب أن يمارس الشعب الفلسطيني حقه الذي طال انتظاره في تقرير المصير والاستقلال والسيادة وأن يحقق العدالة.

وخدمةً لصالح الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي وآفاق سلامهما وتعايشهما، ومن أجل السلام والأمن في الشرق الأوسط، وحفاظاً على مصداقية الأمم المتحدة وسلطانها والنظام القائم على القواعد مقابل التهديدات التي يواجهونها، يجب على المجتمع الدولي أن ينقذ أسس السلام. فهذه مسؤولية تضامنية.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 679 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 10 كانون الثاني/يناير 2020 (A/ES-10/832-S/2020/33)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممثنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة